مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد10 العدد01 – جوان 2023

OEB Univ. Publish. Co.

الموقع الاستراتيجي للمناطق الصناعية ودوره في جذب الإستثمار الأجنبي وتحقيق التنمية المحلية – المشروع الجزائري القطري لصناعة الحديد والصلب بمنطقة البلارة بجيجل أنموذجا–

The strategic location of industrial zones and its role in attracting foreign investment to achieve local development- The Algerian-Qatari steel project in the Balara zone of Jijel as a model-

العيد قريشي[1]*، وليد بن التركي[2]

[1] جامعة جيجل، Laid.korichi@univ-jijel.dz

[2] جامعة بسكرة، Walid.benterki@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم:17-1-2023 تاريخ التقييم: 8-2-2023تاريخ القبول:25-4-2023

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية لإلقاء الضوء على أهمية الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية في جذب الاستثمارات الصناعية الضخمة وتحقيق التنمية المحلية، تناولت دور الموقع الجغرافي للمنطقة الصناعية البلارة بمدينة جيجل بالجزائر في جذب مشروع صناعي ضخم للحديد والصلب.

وتوصلت نتائج هذه الورقة البحثية في الأخير إلى أن إختيار الموقع الإستراتيجي الأنسب للمناطق الصناعية يلعب دورا هاما في تحقيق الانتشار الصناعي المتوازن عبر الدولة، من خلال جعل مناخ الاستثمار للدولة المضيفة لها أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمار المحلي والأجنبي في الصناعات المستهدفة سواء الموجهة للسوق المحلية أو تلك الموجهة للتصدير. وهو ما تحقق في الجزائر بالمنطقة الصناعية البلارة من خلال توقيع اتفاقية شراكة جزائرية قطرية لإنجاز مركب ضخم لصناعة الحديد والصلب.

الكلمات المفتاحية: الموقع الاستراتيجي، المناطق الصناعية، الإستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الصناعي، التنمية المحلية.

Abstract

This paper aims to shed light on the importance of the geographical location of the industrial zones in attracting huge industrial investments and achieving local development.

The results of this research paper finally concluded that choosing the most appropriate strategic location for the industrial zones plays an important role in achieving balanced industrial expansion across the country, by making the investment climate of the host country more attractive and attractive to local and foreign investment in the targeted industries, whether directed to the local market or those directed for export. This was achieved in Algeria, in the Al-Balara industrial zone, through the signing of an Algerian-Qatari partnership agreement for the construction of a huge complex for the iron and steel industry.

Keywords: Strategic location, Industrial zones, Foreign direct investment, Industrial sector, Local development..

***المؤلف المراسل: العيد قريشي، الإيميل:** Laid.korichi@univ-jijel.dz

1. مقدمة :

تعتبر الصناعة اليوم الركيزة الأساسية للعديد من الدول المتقدمة، والتي تنطلق منها مختلف عمليات التنمية الاقتصادية الأخرى، لذلك تتبنى الكثير من هذه الدول مختلف السياسات الصناعية لتطوير هذا القطاع الاستراتيجي ودفعه نحو تحقيق أهداف متعددة ذات أبعاد تتعلق بالتنمية المستدامة. وفي مقدمتها نجد إستراتيجية إنشاء مناطق خاصة تحتضن هذه الصناعات وتوفر لها العوامل والمقومات التي تساعدها على النجاح والتطور والإستدامة.

لذلك فإن اختيار الموقع الاستراتيجي الجيد للمناطق الصناعية يعتبر أكثر من ضرورة ملحة لأي دولة تهدف إلى تطوير قطاعها الصناعي، فالمواقع المختارة لاحتضان عمليات التصنيع بالدولة ستؤثر بشكل مباشر وكبير مستقبلا على توازن الانتشار الصناعي بها. حيث أن الانتشار الاستراتيجي والجيد للمناطق الصناعية في أي بلد سيعود عليه بالعديد من المنافع كتوفير فرص العمل، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل وتوطين التقنية، وتعزيز قدرة المنتجات الصناعية الوطنية على المنافسة في الأسواق الدولية المفتوحة.

وفي الجزائر، عاد الاهتمام بالمنطقة الصناعية المعروفة بمنطقة البلارة بولاية جيجل شرق الجزائر، بعد استقطاب المنطقة للكثير من الإستثمارات، أهمها إنجاز مركب ضخم للحديد والصلب بشراكة ثنائية جزائرية– قطرية بين كل من مجمع "سيدار" الجزائري وشركة " قطر ستيل الدولية" القطرية والذي دخل حيز الإنتاج أواخر 2017. حيث وقفت هاته الورقة على مؤهلات المنطقة الصناعية لاحتضان الاستثمارات الصناعية الثقيلة، فإلى جانب موقعها الاستراتيجي الممتاز فهي تزخر بمقومات وعوامل كثيرة تؤهلها لأن تكون مستقبلا قطبا صناعيا بإمتياز للصناعة التعدينية الجزائرية.

من هنا تبرز هذه الورقة البحثية للوقوف على إمكانات هذه المنطقة الصناعية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية بالولاية، وتطرح التساؤل الرئيسي التالي:

– ما أهمية الموقع الاستراتيجي للمناطق الصناعية في جذب الاستثمارات الأجنبية الصناعية وتحقيق التنمية المحلية؟

2. ماهية المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية الأداة الفعالة والأكثر استخداما من طرف الدول النامية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المحلية.

1.2 مفهوم المناطق الصناعية:

إن المناطق الصناعية تعتبر الأسلوب المتبع في توطين الصناعة وهو من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا راجع للدور الذي تلعبه هذه المناطق كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني.

تعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية، ومهما اختلفت التسميات فهي تشري إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغريه يخصص كل منها إنشاء مصنع معني. وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات.

ويمكن وصف المنطقة الصناعية بمساحة من الأرض غير منظمة، وأنها تنشأ ضمن النسيج الحضري دون الريفي وان الخدمات المقدمة تقتصر على تحديد الأراضي بدون تقديم الخدمات أو التوجيهات. **(حساني، 2017، 432)**

كما تعرف أيضا: تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبري) في منطقة جغرافية واحدة، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين من المواد الخام إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة في نفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار. **(الطيبي و صديقي، 2017، 81)**

كما يعرفها صالح حسن عبد القادر بأنها "مكان تتجمع فيه الصناعات المختلفة في مساحة من الأرض يتم تخطيطها ضمن تصميمات محددة ومعايير تتلاءم مع حاجة المصانع لإقامة منشآت صناعية عليها، ويتم تأجير هذه المنشآت إما بالإيجار أو بطريقة الشراء الإيجاري، ويتم تجهيز المنطقة الصناعية بمشاريع البنية التحتية وتوفير كافة الخدمات اللازمة، وللمنطقة إدارة موحدة تقوم على تقديم الحوافز للمستثمرين". **(حميدة، 2015، 156)**

2.2 أهداف المناطق الصناعية:

إن الهدف الأساسي من انشاء المناطق الصناعية بشكل عام هو تطوير وتنمية قطاع الصناعة من خلال تشجيع إقامة صناعات ذات أحجام مختلفة والاستفادة من مزايا تسهيلات الانتاج والخدمات العامة المتوفرة فيها، ذا فضلا عن تطوير وتنمية المناطق المحيطة بها حيث تستفيد هذه المناطق من تطوير البنية التحتية ومن تركز الاستثمارات المالية التي ينتج عنها زيادة النشاط الاقتصادي وازدهار عمراني، كما توفر إقامة المناطق الصناعية من خلال قطع الأرض المناسبة للاستعمال الصناعي أو الأبنية أو الوحدات الصناعية الجاهزة الكثير من الجهد والمال على أصحاب الصناعة في البحث عن أنسب المواقع الصناعية لمشروعاتهم، وذلك لأن المطور أو المؤسسة المشرفة على المنطقة الصناعية قد فعلت ذلك سلفا. **(بن عيشي، 2017، 63)**

3.2 طرق ومعايير اختيار المنطق الصناعية:

إن اختيار المواقع الصناعية يخضع في الأساس إلى معايير معينة من شأنها أن تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه المعايير نجد ما يلي: **(مجلخ و بشيشي، 2019، 97)**

- المعايير الوظيفية من خلال التدرج الهرمي والعلاقات المكانية للمنطقة الصناعية مع المناطق المحيطة والتباعد بين المهن التي تتنافر مع بعضها البعض.
- المعايير الاجتماعية والتي من أهمها حفظ ومراعاة حقوق أهل المناطق القريبة من تلك التجمعات خاصة في استعمال الأراضي.
- المعايير البيئية ومراعاة تطبيق المعايير والقوانين والأنظمة والشروط الخاصة بحماية البيئة.
- المعايير الاقتصادية بحيث تتقارب المهن المتشابهة في حيز مكاني للتقليل من الكلفة أثناء القيام بالعمليات الإنتاجية، حيث تهدف هذه المعايير إلى تحقيق النمو والتطور من خلال توفير وزيادة وتنوع فرص العمل والتشغيل.

ومنه يمكن القول، أن المناطق الصناعية من بين الخصائص المميزة للتوطين الصناعي الحديث، فهي عامل تقني لعملية توطين الصناعة والتي تتمثل في اختيار الموطن الأمثل للمشروع الصناعي، وتكمن أهمية المنطقة الصناعية في إمكانية تحولها إلى قطب تنموي على المستويين المحلي والوطني. **(بعوني، 2022، 1525)**

2-4 دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية:

إن إنشاء المناطق الصناعية بهدف التوطين الصناعي بنوعيه الخاص والعام، يرجى منه تحقيق عدة أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية، جغرافية، وبيئية وذلك لإحلال التنمية المستدامة، ومن بين أهم الأهداف ما يلي:**(بعوني، 2022، 1532)**

- تحسين المستوى المعيش ي لأفراد المجتمع.
- تنمية المناطق المختلفة للبلاد في أسرع وقت ممكن.
- توزيع وتشتيت الأنشطة الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن، والوصول إلى التخصص الإقليمي في مجال الإنتاج الصناعي.
- التقليل من درجة الفوارق الاجتماعية والجهوية في مجال الاستفادة من جهود التنمية الوطنية.
- إحلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين المدينة والريف وبالتالي تحقيق الاستقرار السكاني.
- تنمية المناطق الريفية وتشجيع القطاع الفلاحي باعتباره عامل أساس ي في العملية
- الصناعية.
- تحويل المواد الأولية وتصنيعها قرب مراكز استخراجها، وبالتالي تقليل تكاليف النقل
- وتفادي كساد المنتجات الزراعية خاصة.
- تقسيم وتوزيع الصناعات بين الأقاليم على أساس تخصص اليد العاملة ومهارتها.
- الاستفادة من مزايا بعض المناطق وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث خاصة
- بالنسبة لبعض الصناعات ذات الطبيعة الملوثة للبيئة.
- تحقيق الأهداف السياسية للدولة لاسيما إذا تعلق الأمر ببعض الصناعات
- الإستراتيجية، من أجل توطينها في مواقع آمنة تتمتع بقدر من الحماية.
- توفير جزء من النفقات الموجهة ل لاستيراد واستثمارها في تطوير الصناعة المحلية.

2-5 الأبعاد الاقتصادية لنشاط المناطق الصناعية:

بغض النظر عن وجود كل الهياكل الضرورية في المنطقة الصناعية فإن هنالك أبعادا اقتصادية وجب توفرها في المناطق الصناعية ، إذ أنه حسب النظرة الحديثة فإن المنطقة الصناعية ليست بفضاء لتوطن المؤسسات فقط وإنما هي فضاء حياة لهذه الأخيرة ويستدعي هذا وجود مفهوم التفاعل والحركية لخلق جو تعاوني بين كل الفاعلين، ويعد هذا من أهم متطلبات التجمع الفعال

حيث إن انتقال المعلومات وتبادلها يتطلب مجتمعاً متفاعلاً مع بعضه يقدر مبدأ تبادل المنافع، ويتميز التجمع الناجح بارتفاع مستوى الثقة بين عناصره واشتراكهم في رؤية موحدة لتطوير التجمع، ومن ضمن هذه المفاهيم الحديثة الخاصة بالتوطن الصناعي نذكر: **(معطاالله، 2015، 185)**

العناقيد الصناعية cluster، الاقتصاديات السُلمية Economies d'échelle، وفرات الحجم Externalités.

3. المنطقة الصناعية البلارة بولاية جيجل:

لقد تم وضع الإطار القانوني للمناطق الصناعية الحرة بالجزائر والذي تجسد سابقا من خلال إنشاء المنطقة الصناعية الحرة " بلارة" رسميا بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 106 / 97 المؤرخ في 05./04/1997

1.3 التعريف بالمنطقة الصناعية البلارة بمدينة جيجل:

تقع المنطقة الصناعية " بلارة " ببلدية الميلية ولاية جيجل بالشرق الجزائري، بحيث تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 530 هكتار، ويعود الوعاء العقار ي إلى الأملاك العمومية. وتقع منطقة البلارة على الساحل، حيث تبعد على مدينة جيجل بـ 50 كم شرقا، ذات الطابع القانوني الخاص بالدولة "مجال خاص للدولة".

وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة: الطرق، السكك الحديدية، الميناء، والمطار، ومصادر الطاقة والموارد المائية. (الشكل 01)

الشكل 1: موقع المنطقة الصناعية البلارة بجيجل

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل

وتعتبر كمنطقة حرة صناعية، حيث يمكن القيام بمختلف النشاطات الإستثمارية، ما عدا الملوثة أو المحضورة دوليان وفيما يلي بطاقة تقنية شاملة على المنطقة " بلارة": **(مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل، 2017)**

أ- الموقع الجغرافي:

بالسنبة لموقعها داخل الولاية، تقع بلارة على بعد :

- ✓ 01 كلم على بلدية الميلية؛
- ✓ 40 كلم على الميناء الدولي جن جن؛
- ✓ 40 كلم على المطار الدولي فرحات عباس بمدينة الطاهير؛
- ✓ 50 كلم على مقر الولاية (جيجل).

أما موقعها وطنيا، فتقع " بلارة "على بعد

- ✓ 350 كلم على العاصمة الجزائر؛
- ✓ 700 كلم على ولاية وهران؛
- ✓ تبعد على الطريق السريع شرق غرب، بمدة زمنية تقارب 90 دقيقة.

ب- المناخ

يسود المنطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بشتاء معتدل وممطر وصيف حار وجاف، بحيث تتميز المنطقة كذلك بتساقط الأمطار الغزيرة في فصلي الخريف والشتاء، مع إرتفاع الكمية إبتداءا من نهاية شهر سبتمبر حتى شهر جانفي، بحيث تصل الكمية التساقط إلى 1200ملم سنويا. ومن شهر ماي إلى غاية شهر اكتوبر تتوافق درجات الحرارة والفصل الحار على عكس الفصل البارد والذي يمتد من شهر نوفمبر حتى شهر أفريل.

ج- الشبكة النفعية :

تتوفر منطقة البلارة على الماء والطاقة (الكهرباء والغاز). فبالنسبة للمياه، فإن الكمية الهائلة من الأمطار المتساقطة على المنطقة جعلتها تحظى بشبكة مائية كبيرة، ومن أهم الوديان الدائمة الجريان الوادي الكبير المنحدر من سد بني هارون بميلة والذي يمر بشرق المنطقة " بلارة" حيث يصل طوله 12 كم، ومتوسط الصبيب السنوي فيه 802.5 مليون متر مكعب، يتصل على طول مجرى الواد الكبير روافد وشعاب مثل (واد أدار، وواد بوعجابة.....إلخ)

أما بالنسبة للكهرباء والغاز، فتم انجاز محطة كهرباء في المنطقة بطاقة 1400ميكاواط، كما ان انابيب الغاز الطبيعي تمر بمحاذات المنطقة أي بغرب المنطقة.

2.3 الشكل القانوني للمنطقة الصناعية "البلارة:"

جاءت فكرة إنشاء المناطق الصناعية الحرة في الجزائر التي تبلورت فعليا في قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 الذي خصص فصل الثاني بأكمله من الباب الثالث للمناطق الحرة وصدر المرسوم التنفيذي رقم 320/94 بتاريخ 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة حيث أجاز التشريع إنشاء المناطق على التراب الوطني تتم فيه مختلف عمليات الاستيراد والتصدير والتخزين والتحويل وإعادة التصدير وفق إجراءات مبسطة وبعملات قابلة لتحويل مسعرة من البنك الجزائر بشرط أن تكون أنشطة هذه الشركات موجهة لتصدير مع سماح بتسويق جزء من السلع والخدمات داخل الوطن وفق القوانين التي تحكم التجارة الخارجية. **(مداحي و أوسرير، 2020، 185)**

وفي إطار المشروع الوطني لإقامة مناطق حرة أوكلت مهمة اختيار موقع المنطقة الحرة الأولى " منطقة الحرة ببلارة ولاية جيجل " إلى الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية بطلب من وكالة ترقية الاستثمارات بعد اقتراح 16 منطقة في ولاية وتم رسميا إنشائها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/97 المؤرخ في 1997/04/05 وتعتبر منطقة حرة صناعية للتصدير وتم اختيار بلارة بحكم الموقع والإمكانيات والهياكل والبينة القاعدية المتوفرة بولاية جيجل.

3.3 خصائص ومؤهلات المنطقة الصناعية بلارة– جيجل :

إن اختيار منطقة "البلارة" بجيجل في البداية كمنطقة صناعية جاء بعد الدراسة المعدة سابقا من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وهذا بطلب وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الصناعية، تمثلت هذه المعايير فيما يلي: **(مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل، 2017)**

أ. الطريق السيار جيجل – سطيف: (111 كم عن الطريق السيار شرق –غرب)

تجمع آراء المختصين، على أن إنجاز الطريق السيار الرابط بين ميناء جن جن ومدينة العلمة بسطيف، ذو أولوية قصوى، حيث أعطيت إشارة انطلاقه من منطقة قاوس بجيجل، ورصد له غلاف مالي يقدر بـ 2.3مليار دولار، أي ما يعادل 160 مليار دج سينجز على مسافة 111 كلم في أجل 03 سنوات. وقد أسندت عملية الإنجاز لمجمع جزائري إيطالي، ومن المنتظر أن يمر ببلديات ميلة وسطيف وعدة بلديات جبلية بجيجل، وذلك بازدواجية تضم ثلاثة أروقة ذهابا وإيابا وكذا خط للسكة الحديدية انطلقت الدراسة التقنية به. ويضم هذا المشروع الضخم 55 جسرا و31

ممرا علويا و13 محولا ونفقا واحدا، وسيساهم أيضا في خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية المحلية في مختلف وجوهها **(الطيبي، 2017، 196)**

ب. قطب للموارد المائية:

في قطاع الموارد المائية، ضمنت جيجل وبشكل نهائي أمنها المائي، وستساهم بشكل فاعل في تزويد الولايات المجاورة، في إطار مخطط التحويلات الكبرى، من خلال حيازتها على 05 سدود تبلغ الطاقة الإجمالية لها أزيد من 500 مليون متر مكعب. فبعد سدود، إيراقن، العقرم وكيسير، ينتظر أن تنتهي الأشغال شهر ماي المقبل من سد تابلوط، الذي يكتسي أهمية استراتيجية كبرى مثلما صرح وزير الموارد المائية، بحيث سيمون 7 بلديات لولايات جيجل بالمياه الصالحة للشرب، و16 بلدية بولاية سطيف.

أما سد بوسيابة بدائرة الميلية، فستحول كميات معتبرة من مياهه إلى سد بني هارون بميلة، لتغطية أي انخفاض لهذا الأخير الذي يمون 6 ولايات بالشرق والهضاب العليا.

ج. شبكة سكك حديدية (من منطقة البلارة إلى ميناء جن جن)

شرعت المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية في ربط منطقة بلارة بالشبكة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية ومن ثمة انجاز خط جديد من والى ميناء جن جن ومنطقة بلارة على مسافة 48.5 كلم حيث رصد له مبلغ 4.5 مليار على أن تنتهي الأشغال بعد 18 شهرا .

ربط بلارة بالشبكة الوطنية وميناء جن جن بالسكك الحديدية، يهدف إلى تمكين المستثمرين بذات المنطقة، من نقل ما يتم صناعته وإنتاجه نحو ميناء جن جن لتسويقه في الأسواق الوطنية، أو من أجل تصديره أو بخصوص استيراد المواد الأولية للتصنيع ونقلها أيضا من الميناء نحو المنطقة التي تضمن مركب الحديد والصلب.

د- ميناء جن جن والحركية التجارية (45 كم عن منطقة البلارة)

يعرف ميناء جن جن حاليا أشغال توسعة ليصبح الأكبر في منطقة البحر الأبيض المتوسط (الشكل- 2)، ومنه تسهيل حركة النقل التجاري ليس للمناطق الداخلية فقط وإنما إلى عمق الصحراء الجزائرية الكبرى.

فمن خلال هذه المنشأة الإستراتيجية، سيكون للجزائر موقع مرموق على الصعيد المتوسطي والإفريقي، خاصة بعد انتهاء أشغال الطريق العابر للصحراء الرابط بين 05 دول إفريقية. لتصبح جيجل ولاية حيوية محضة لها أبعاد وطنية وإقليمية وقارية.

الشكل– 2: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة الصناعية بلارة– جيجل

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم بجيجل

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم بجيجل

هـ. مطار فرحات عباس بجيجل (50كم عن منطقة البلارة)

تعززت شبكة الخطوط الدولية بمطار جيجل في الوقت الذي لبس هذا الأخير حلة جديدة من خلال الأشغال التي مست مدرج الهبوط الخاص بمختلف أحجام الطائرات وكذا بقية مرافق هذه الفضاء الجوي وهي الأشغال التي كلفت غلافا ماليا قدر بـ (150) مليار سنتيم وجعلت مطار جيجل قادرا على استقبال الطائرات ذات الحجم الكبير بعدما كانت أرضيته السابقة لاتسع سوى الطائرات الصغيرة . هو ما سيسمح حتما باستحداث خطوط دولية جديدة بين مطار جيجل وبعض المطارات الأوروبية.

4. المشروع الجزائري القطري لصناعة الحديد والصلب نموذج للاستثمار الأجنبي المباشر بالبلارة:

في البداية من اجل استقبال مجمع الحديد والصلب، بعد التخلي عن هذا مشروع في بداية عام 1990, تم اختيار المنطقة لاحتضان منطقة حرة في المجال الصناعي.

1.4 التعريف بالمشروع:

انطلقت أشغال تجسيد مركب الحديد والصلب ببلارة بشراكة جزائرية قطرية ممثلة في الشركة الجزائرية القطرية للصلب (AQS) بين مجمع "سيدار" وشركة "قطر ستيل الدولية"، حيث تأسست الشركة الجزائرية القطرية للصلب في ديسمبر 2013، وهي ثمرة شراكة استثمارية بين الجمهورية الجزائرية ودولة قطر. برأس مال مسجل قدره 58.610.000.000 دينار جزائري. وهي مملوكة بنسبة 49 ٪ لشركة قطر ستيل الدولية، و46 ٪ من قبل المجموعة الصناعية "سيدار" 05 ٪ من قبل صندوق الاستثمار الوطني.**(AQS, 2022)**

وذلك على مساحة تقدر بـ 216 هكتار من إجمالي 523 هكتار، وتقدر تكلفة المشروع بحوالي 170 مليار دينار، بالنظر إلى الهياكل القاعدية والإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية من: **(مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل، 2017)**

- شبكة مواصلات متنوعة تشمل فتح الطريق السيار شرق غرب، توفر الربط بالسكة الحديدية، ميناء جن جن الذي تجرى عملية التوسع به لاستغلال 10 هكتار من قبل المؤسسة لتفريغ المواد الأولية بالميناء، وكذا مطار فرحات عباس.
- محطة للطاقة الكهربائية بطاقة إنتاجية 1600 ميغاواط.
- الموارد المائية (سد بوسيابة).

وقد أعطى المشروع الأمل مرة أخرى إلى ولاية جيجل، لتكون موقع صناعي من الطراز العالمي سيخلق حركة اقتصادية غير مسبوقة يمكنه من تحقيق قفزة نوعية للولاية، التي ستصبح القطب الثاني بعد مركب الحجار في مجال الحديد والصلب، حيث في المرحلة الأولى سيقوم بإنتاج 2 مليون طن سنويا من الحديد، ليصل بعد استكمال المرحلة الثانية إلى طاقة إنتاج تقدر بـ 4 مليون طن سنويا .

المصنع أنجز بشكل عصري ويستخدم تكنولوجيا جد عالية، من قبل الشركة الإيطالية دانيلي المكلفة باستخدام أحدث التكنولوجيا في مجال حماية البيئة لاسيما محطة معالجة المياه وتقنيات استرجاع الغازات.

2.4 الآثار الإقتصادية المتوقعة للمشروع في تحقيق التنمية المحلية: (AQS، 2022)

– ساهم هذا المشروع بخلق حوالي 3000 منصب شغل.

– تلبية احتياجات السوق الوطنية من الحديد والصلب مع تقليص فاتورة استيراد الجزائر للفولاذ البالغة سنويا 10 ملايير دولار.

– انجاز اكبر محطة توليد الكهرباء في الجزائر بمنطقة بلارة بطاقة إنتاجية 1600 ميغاواط أي 03 أضعاف طاقة محطة الأشواط.

– تطوير شبكة الطرقات وذلك بربط ولاية جيجل بالطريق السيار شرق غرب من جهتين وهما الطريق السيار جن جن (جيجل) والعلمة (سطيف) والطريق السيار الميلية (جيجل) ديدوش مراد (قسنطينة).

– انجاز مشروع القطار الفائق السرعة على محور الطريق السيار جن جن العلمة (سطيف)

– فتح رحلات دولية جديدة من وإلى مطار فرحات عباس وتكثيف الرحلات الداخلية وخاصة نحو العاصمة.

– فتح خط تجاري للرحلات البحرية انطلاقا من ميناء جن جن بجيجل نحو الأسواق الخارجية للتصدير.(أنظر الشكل 01)

– انجاز فنادق فخمة لاستقبال رجال الأعمال والمستثمرين والاستفادة منها لتغطية العجز في استقبال السياح في موسم الاصطياف

– تطوير البنية التحتية لبلدية الميلية ثالث أكبر بلدية بجيجل والمناطق الشرقية للولاية التي تعاني من التهميش.

5. خاتمة:

مما سبق نستنتج أن للمناطق الصناعية أهمية بالغة في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال ما تمنحه هاته المناطق من امتيازات للمشاريع المقامة فيها، حيث تنشط حركة الصادرات وتوفر مدخلا إلى عمليات تصنيع السلع والمنتجات المعدة للتصدير، وبالتالي خفض العجز في الميزان التجاري الذي سيؤدي بدوره إلى خفض العجز في ميزان المدفوعات.

وتعتبر منطقة البلارة أول منطقة حرة صناعية تقام في الجزائر، حيث تم اختيارها بناءا على المؤهلات والإمكانات التي تتمتع بها المنطقة. لكن رغم ذلك، وبعد عدة سنوات من إنشاءها فشلت في جلب استثمارات أجنبية وبقية منطقة مهجورة وغير مستغلة لعدة عوامل .

وتوصلت الدراسة في الأخير إلى كون منطقة جيجل عموما والبلارة خصوصا تملك اليوم مؤهلات حقيقية لاحتضان منطقة حرة صناعية للتصدير مستقبلا، خصوصا بعد تجسيد المشروع الجزائري القطري لصناعة الحديد والصلب بالمنطقة. حيث أعطى المشروع الأمل مرة أخرى إلى ولاية جيجل، لتكون موقع صناعي من الطراز العالمي كونه سيخلق حركة اقتصادية غير مسبوقة بالمنطقة ويمكنها من تحقيق قفزة نوعية، والتي ستصبح القطب الثاني بعد مركب الحجار في مجال الحديد والصلب. هذا في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من انخفاض في إيرادات الدولة من العائدات النفطية بعد انهيار أسعار النفط مؤخرا، وتحول السياسة الاقتصادية الجزائرية نحو تنويع الصادرات خارج المحروقات

6. قائمة المراجع:

- رابح حميدة. (2015). المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة. *دراسات اقتصادية، 9*(2)، 135-169.
- سليم مجلخ، و وليد بشيشي. (2019). المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المحلي. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 3*(2)، 95-108.
- عبد الله الطيبي، و أحمد صديقي. (2017). آليات دعم و تطوير المناطق الصناعية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 1*(5)، 80-96.
- علي حساني. (2017). المناطق الصناعية بين التنظيم والآفاق.- الجزء الأول -. *مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، 3*(2)، 429-452.
- عمار بن عيشي. (2017). المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر دراسة حالة المنطقة الصناعية بسكرة-الجزائر-. *مجلة الباحث الاقتصادي، 4*(1)، 61-76.
- ليلى بعوني. (2022). المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 7*(2)، 1521-1548.
- محمد مداحي، و منور أوسرير. (2020). إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجا. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 16*(3)، 175-192.
- محمد معطاالله. (2015). المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية. *افاق فكرية، 3*(1)، 176-188.
- مديرية الصناعة والمناجم لولاية جيجل. (2017). *الحظيرة الصناعية لبلارة قطب صناعي بجيجل*. جيجل.
- *AQS. (2022, 11 30). https://aqs.dz/. Consulté le 12 28, 2022, sur ALGERIAN QATARI STEEL : https://aqs.dz/*